

على النقب واحدا لهما اما بان اخرج كل واحد لهما
او جلا لهما كما في قضبان قطع وان تقاونا
على النقب وانفرد احدهما بالاجزاء فالقطع على المخرج خاصة
والاجزاء ليس كذلك قاله الامام ورويت
في بعض النسخ حكاية وجهين في وجوب القطع على
المخرج وهو ضعيفه وفي جمع الجوامع للقاضي الروابي
انه لو نقب واحد ودخل مخرجه واخرج المال معا فالقطع
على من جمع بين النقب والمخرج دون المخرجه وان عند
اي حبيفة اذا اشترك جميعه في النقب وحمل احدهم
المالك فان خرجوا قبله او بعده لم يصبوه لم ينطقوا وان
صحبوه قطعوا معا على ان ردنا طبع الطريق كما قاله
ولو اشترك في النقب ولم يخرج المخرجا واحدا فقد مرانه
لنقطع على واحد منهما وان اخرج احدهما بعد المشترك
في النقب لثالث او المخرجه مستثناة فالقطع على صاحب
الذئب خاصة وقد مر هذا من قبل وبيننا ان من ابي حنيفة
ما يقتضي اعلام قوله فالقطع على صاحب الثلث للماء
ويعمل المشترك في النقب فيه وجهان احدهما
انه لا يجعل حتى باخا المخرجه ويستعمل لهما معا كما
لا تحل التزكية في نفع اليد المان باصلاح ربه
وتيقظ على امرها واظهرت كما وهو المذكور
في الخاب انه لا يشترط ذلك بل تنبت التزكية وان

احد هذا لبنات وهذا لبنات لم ينفصل النقب وان
على النقب والنقب ذريعه الي المقصود وليس هو مستوفيه
في نفسه فلما لم يكن في نفعها كما سابق في المصوب
القطع ه التزكية التي كان في النقب اذا دخل
احدهما ووضع المتاع قريب من النقب او دخل احدهما المقتضى
ورضعه من يمين باب المخرجه فادخل المخرجه فاحده
فالقطع على الثاني الذي اخرجته من المخرجه لاجل المول
وكذا لو وقف احدهما على طرف السطح ونزل المخرجه
وجمع الثياب وربطها على طرفها لو اذقت فالقطع
عليه لاجل المول وطهها الثمانه ولو وضع المخرجه
المتاع خارج المخرجه او الباب واحده المخرجه فالقطع على
الذي اخرج دون المخرجه ولو وضع المتاع على وسط
النقب فاحده المخرجه واخرجه وهو لبيد اي متا بين
صيه قولان احدهما ويستب الي رواية المرف
ابن مريج النبال انه يب القطع عليهما لانهما اشتركا
في النقب ونفعا ونا على المخرجه فاستثناه اذا اخرج
معا وانما قليلا يجعل ذلك ذريعه الي استقاط القطع
واصح كما وهو رواية الربيع والزبي انه لا قطع على واحد
منها لانهما لهما في المخرجه والمروط في واحد منها المخرجه
من تمام المخرجه كما لو نقب احدهما ودخل ووضع المتاع
على وسط النقب فاحده المخرجه او دخل غير النقب ووضع